مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (2) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (2) 2015

دور الضوابط الرقابية في الحد من مخاطر إدارة الأرباح
"دراسة ميدانية على المصارف التجارية السورية"

الدكتور هائل أبورشيد*

(تاريخ الإيداع 20 / 11 / 2014. قُبِل للنشر في 16 / 4 / 2015)

□ ملخّص □

تناول هذا البحث دراسة مخاطر إدارة الأرباح في المصارف وأثر عدم توافر الضوابط الرقابية وكذلك عدم الالتزام بتطبيق القواعد القانونية في انتشار تلك المخاطر، حيث أثبت الفشل المالي والانهيار في العديد من المصارف في العالم فشل الأساليب التقليدية في منع مسببات تلك الانهيارات والفضائح المالية، وكان من الأسباب الرئيسة لذلك تراخي العمليات الرقابية في المصارف مما سهل لإدارات المصارف إدارة الأرباح، الأمر الذي دعا إلى ضرورة الاستعانة بآليات حديثة للإدارة والرقابة في جميع أنواع المنظمات كإطار تنظيمي يضمن حماية رؤوس الأموال من خلال مجموعة من الآليات، من أبرزها الشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وإعدادها وفقاً للمعايير المحاسبية ذات الصلة، وكذلك تعزيز دور وظيفتي التدقيق الداخلي والخارجي، وبخاصة ما يتصل باستقلالية هاتين الوظيفتين وتشكيل لجنة التدقيق من مجلس الإدارة للإشراف عليهما.

خلص البحث إلى أن البيئة المصرفية السورية رغم الأزمة الاقتصادية الخانقة نتيجة الحرب الكونية التي تشن عليها فإنها توفر التأكيدات اللازمة بأن الإدارة في المصارف التجارية السورية لم تلجأ لعمليات وهمية أو صورية أو عمليات خارج الميزانية لتحسين شكل النتائج المالية، وتوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين توفر الضوابط الرقابية في المصارف السورية وبين الحد من مخاطر إدارة الأرباح.

الكلمات المفتاحية : الضوابط الرقابية – مخاطر إدارة الأرباح

*مدرس– قسم المحاسبة– كلية الاقتصاد– جامعة حلب– حلب– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (2) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (2) 2015

The role of controls in reducing earnings management in an environment of Syrian banks

Dr. Hael Aburasheed*

(Received 20 / 11 / 2014. Accepted 16 / 4 / 2015)

□ ABSTRACT □

This research deals with the study of earnings management in the banking risks and the impact of the lack of controls, as well as lack of commitment to the application of legal rules in the spread of these risks, in terms of financial failure and collapse proved in many banks in the world failed to traditional methods to prevent the causes of landslides and financial scandals, and the reasons President so lax regulatory processes in banks making it easier for the departments of banks earnings management, which called for the need to use modern mechanisms of governance and oversight in all types of organizations as a framework for regulatory guarantees the protection of capital through a variety of mechanisms, notably transparency and disclosure of financial and non-financial information prepared In accordance with accounting standards related, as well as strengthening the role of job internal and external audit, especially with respect to the independence of these two functions and the formation of the Audit Committee of the Board of Directors to oversee them.

The research found that the Syrian banking environment despite the economic crisis as a result of the global war being waged upon it provides the necessary assurances that the administration of the Syrian commercial banks did not resort fake or sham operations or operations outside the budget to improve the form of financial results, and no significant correlation between the availability of controls regulators in Syrian banks and reduce the risk of earnings management.

Key words: controls - the risk of earnings management

*Assistant Professor, Depart of Accounting, Faculty of Economics, University of Aleppo, Aleppo, Syria.

مقدمة:

أحدثت التغيرات البيئية المتعددة كالعولمة والتكتلات الاقتصادية وتحرير اقتصاديات السوق تأثيرات جذرية في مجالات المعرفة المحاسبية عموماً والأسس الإدارية والتطبيقية والمالية خصوصاً وبشكل أكثر تحديداً الخاصة بالتقييم والرقابة على المصارف، وهذا ترافق مع ارتفاع حدة المنافسة بين المصارف وتقديمها لخدمات مالية جديدة منافِسة وعالية المخاطر مما تطلب زيادة الحاجة إلى المعلومات عن الجوانب المختلفة لهذه الأنشطة، مما ترتب على ذلك إعداد نظام المعلومات المحاسبية بغرض جمع البيانات وإعدادها بطريقة تسمح بتقديم معلومات مفيدة لمتتبعي نشاط المصارف، وبما يحقق العدالة والشفافية لكافة الأطراف المهتمة أصحاب المصلحة. فضلاً عن ضرورة بذل الجهود اللازمة لتطوير وبناء الثقة في مهنة المحاسبة والمراجعة على وجه الخصوص، وإعادة النظر في الأطر التنظيمية، والمناهج العلمية، وهياكل وأنشطة هذه المصارف، بهدف دعم نظم المساءلة والرقابة، ودعم وظيفتي الإفصاح والشفافية، وأيضاً دعم استقلال المراجع الخارجي، بما يضمن تقليص هيمنة مجالس إدارات المصارف المساهمة على عملية اتخاذ القرارات الإدارية، والحد من مخاطر إدارة الأرباح من قبل إدارات المصارف(1).

مشكلة البحث:

إن تراخي العمليات الرقابية التي أدت إلى انهيارات مالية في عدد من أسواق الأوراق المالية الدولية نتيجة تقديم معلومات غير صحيحة من قبل المصارف نتيجة تلاعب إدارة المصرف بإدارة الأرباح، ومن هنا تركزت مشكلة البحث على توافر الضوابط الرقابية في المصارف السورية للحد من قدرة المصارف على إدارة الأرباح. وتمثلت مشكلة البحث في عدة نقاط من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية :

-هل يعتبر عدم توافر الآليات والضوابط الرقابية في المصرف في ظل توفر الدافع لدى إدارة المصرف سبب لإدارة الأرباح ؟

-هل يعتبر تحقيق المنافع الذاتية لإدارة المصرف في ظل قواعد قانونية تتضمن بعض الثغرات سبب لممارستها إدارة الأرباح ؟

-هل يعتبر مراجع الحسابات مسؤولا تجاه مخاطر إدارة الأرباح من قبل إدارة المصرف في ظل آليات وضوابط رقابية للمصرف غير متكاملة ؟

أهمية البحث وأهدافه:

تنبع أهمية البحث من النقاط الآتية :

- من الناحية العلمية :

-تناول البحث أحد الموضوعات الهامة في العصر الراهن والتي تشغل حاليا اهتمام اغلب الاقتصاديين والمفكرين الماليين، فالانهيارات المالية للمصارف وارتفاع درجات المخاطرة تسهم في انخفاض الاستثمارات.

-يعتبر الهدف من توافر قواعد قانونية مناسبة تنظم عملية نشر التقارير المالية للمصارف هو الحفاظ على حقوق الأطراف صاحبة المصالح في المصارف، من خلال تجنيب المهتمين بنشاط المصارف من الوقوع في الغش أو التضليل أو تلقي معلومات غير صحيحة انطلاقاً من عدم إكساب التقارير المالية صورة مغايرة للحقيقة بالاستناد لعملية اختيار السياسات المحاسبية البديلة لإنتاج مخرجات نظام المعلومات المحاسبية.

---

(1) عاطف، محمد أحمد: "دراسة اختبارية لآثار حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية و فعالية عملية تدقيق الحسابات في الأردن"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، جامعة القاهرة، السنة الثالثة عشر، العدد الأول، 2003، ص493.

- من الناحية العملية :

-للمصارف دور هام في تفعيل أنشطة الأسواق المالية وتقليل المخاطر المرافقة لاستثماراتها بالإضافة لدورها البارز في تنشيط العجلة الاقتصادية.

-يرتبط نمو وازدهار الأسواق المالية بمدى كفاءة وشفافية المصارف، الأمر الذي لا يتحقق بدون تقديم صورة عادلة عن المركز المالي للمصارف وقيمها السوقية، في ظل توفر ضوابط رقابية مناسبة، مما يساعد في الحد من مخاطر إدارة الأرباح.

أهمية البحث وأهدافه:

تمحور الهدف الرئيسي لهذا البحث حول:

-بيان وجود العلاقة بين توافر الضوابط الرقابية في المصارف التجارية السورية وبين الحد من مخاطر ممارسة إدارات المصارف لإدارة الأرباح.

-بيان مدى الالتزام بتطبيق القواعد القانونية في المصارف التجارية السورية بالاعتماد على الجهات الإشرافية والرقابية الخارجية كالمصرف المركزي وهيئة سوق الأوراق المالية من جهة وعلى المصارف وإداراتها من جهة ثانية.

فرضيات البحث:

تلخصت فرضيات البحث في اختبار الفرض الرئيسي التالي:

-لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين توافر الضوابط الرقابية في المصارف التجارية السورية وبين الحد من قدرة هذه المصارف على إدارة الأرباح.

مجتمع وعينة البحث:

تألف مجتمع البحث من جميع فروع المصرف التجاري السوري في مدينة حلب وعددها /18/ فرعاً، وذلك حسب النشرة السنوية لمصرف سورية المركزي، وإن عينة البحث شملت /16/ فرعاً أي بنسبة 83.33% من مجتمع البحث وهذه النسبة تؤكد أن العينة تمثل المجتمع تمثيلاً صحيحاً.

حيث تم توجيه الاستبيان إلى كل من رؤساء أقسام المحاسبة ورؤساء أقسام المراجعة والمفتشين بالتنسيق مع مديري الفروع في فروع المصرف التجاري في مدينة حلب.

منهجية البحث:

يعتبر هذا البحث وصفي ميداني واعتمد الباحث في جمع البيانات على:

1-**المنهج الوصفي:** تمت من خلاله الاستعانة بالكتب والدوريات والمجلات ذات العلاقة لتغطية الجانب النظري للبحث.

2-**المنهج التحليلي(الميداني):** تمثل في إعداد استبانة تكونت من مقدمة لتعريف المجيبين بموضوع البحث وقسمين؛ الأول: احتوى على معلومات عامة عن المجيبين من حيث المؤهل العلمي والتخصص وعدد سنوات الخبرة، والثاني: تكون من /16/ سؤالاً من أجل بيان مدى توفر الضوابط الرقابية في المصارف السورية ومدى الالتزام بتطبيقها ودورها في الحد من المخاطر الناجمة عن قدرة إدارات المصارف على إدارة الأرباح.

وقد تم توزيع الاستبيان على كل من رؤساء أقسام المحاسبة ورؤساء أقسام المراجعة والمفتشين. حيث تم توزيع (48) استبانة على هذه المصارف، وتم استرداد (39) استبانة بعد ملئها مكتملة بالإجابات أي بنسبة 81.25% وهي نسبة مقبولة وذلك بعد استشارة المختصين في مجال التحليل الإحصائي في جامعة حلب، حيث إن عدد الاستبانات الموزعة كافية وهي تغطي مجتمع البحث.

متغيرات البحث: يوضح الشكل التالي متغيرات البحث :

شكل رقم (1) متغيرات البحث – المصدر: من إعداد الباحث

حدود البحث:

جرت الدراسة ضمن المصارف العاملة في القطاع العام في مدينة حلب حيث وزعت ثلاثة استبيانات على كل فرع من فروع المصرف المشمول بالدراسة، لتقوم بدورها بتوزيعها على الفئات ذات العلاقة بالدراسة من مراجعين ومحاسبين ومفتشين ومستشارين ماليين لدى هذه المصارف.

الدراسات السابقة:

1- دراسة القطناني، خالد محمود حسن (2005) (1) بعنوان: "الضوابط الرقابية في نظم المعلومات المحاسبية المصرفية المحوسبة-دراسة تحليلية"

هدفت الدراسة للتعرف إلى واقع أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف التجارية في الأردن، وتقييم درجة متانة الإجراءات والضوابط الرقابية المصممة في أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة ومدى فاعليتها. وخلص الباحث إلى ضرورة توافر الرغبة لدى الإدارة العليا لتطوير نظم المعلومات المحاسبية مع مراعاة الجوانب السلوكية والانسانية أثناء عملية التطوير بهدف تقوية أنظمة الرقابة الداخلية ودعم الضوابط الرقابية في المصارف التجارية في الأردن .

2- دراسة الشحادة، عبد الرزاق - وبنود، كوثر (2008) (2) بعنوان: "دوافع ومحددات وأساليب إدارة الأرباح في البيئة المصرفية السورية".

هدفت الدراسة إلى تحليل محددات القياس والإفصاح في البيئة المصرفية السورية وبيان أهم دوافع وأساليب الإدارة بالتأثير على التقارير المالية بشكل عام ومؤشر الربح ونسب توزيع الأرباح بشكل خاص في البيئة المصرفية السورية. وخلص الباحث إلى أن للإدارة المصلحة في استخدام أساليب إدارة الأرباح في البيئة المصرفية السورية وذلك لمجموعة من العوامل والتي أسهمت في استخدام الادارة لأساليب إدارة الأرباح، ومن أهم تلك العوامل انخفاض جودة المراجعة الخارجية وانخفاض رقابة المساهمين وقصور في أداء المنظمات المهنية.

([1])القطناني، خالد محمود حسن: "أثر الضوابط الرقابية في نظم المعلومات المحاسبية المصرفية المحوسبة – دراسة تحليلة"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، دمشق،2005.

([2])دراسة الشحادة، عبد الرزاق - وبنود، كوثر- "دوافع ومحددات وأساليب إدارة الأرباح في البيئة المصرفية السورية"، مجلة بحوث جامعة حلب سلسلة للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 53، حلب،2008.

3- دراسة مقلد، محمد محسن عوض (2010) (1) بعنوان: "بدائل الاختيار المحاسبي ما بين المعايير على أساس القواعد مقابل المعايير على اساس المبادئ والأثر على ظاهرة إدارة الأرباح"

هدفت الدراسة بصفة أساسية إلى إلقاء الضوء على بدائل الاختيار المحاسبي وفق القواعد المحاسبية ووفق المبادئ المحاسبية وبيان جودة ونفعية المعلومات المحاسبية وأثر ذلك على ظاهرة إدارة الأرباح. وخلص الباحث إلى أن المعايير المبنية على أساس القواعد تقلل من ظاهرة إدارة الأرباح خاصة في الدول النامية حيث الصرامة في التطبيق بشرط أن تكون عملية وضع معايير المراجعة مبنية على أساس القواعد (الإرشادات والتعليمات الملزمة).

التعقيب على الدراسات السابقة واختلاف الدراسة الحالية عنها:

ركزت الدراسات السابقة على تقييم درجة متانة الإجراءات والضوابط الرقابية المصممة في أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة ومدى فاعليتها ، وعالجت بعض المواضيع الخاصة بتحليل محددات القياس والإفصاح في البيئة المصرفية وبيان أهم دوافع وأساليب الإدارة بالتأثير على التقارير المالية بشكل عام ومؤشر الربح ونسب توزيع الأرباح بشكل خاص في البيئة المصرفية ، وإلقاء الضوء على بدائل الاختيار المحاسبي وبيان جودة المعلومات المحاسبية وأثر ذلك على ظاهرة إدارة الأرباح.

وتميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها طبقت في بيئة مختلفة (دراسة مقلد طبقت في مصر، دراسة القطناني طبقت في الاردن)، ومشابهة للبعض(دراسة الشحادة طبقت في سورية) غير أنها هدفت لبيان دور الضوابط الرقابية في المصارف التجارية السورية في الحد من مخاطر إدارة الأرباح، وتميزت أيضاً في كونها عالجت موضوعاً على قدر كبير من الأهمية وهو الحد من مخاطر ممارسة إدارات المصارف لإدارة الأرباح انطلاقا من توافر الضوابط الرقابية في المصارف التجارية السورية.

القسم النظري:

أولاً- مفهوم إدارة الأرباح ومخاطرها:

نشأ مفهوم إدارة الأرباح نتيجة تغير مفهوم الوحدة المحاسبية، وانفصال الملكية عن الإدارة وبالرجوع إلى أدبيات المعرفة المحاسبية المهتمة بإدارة الأرباح تم تعريفها بأنها: منهجية تستخدمها الإدارة لاختيار السياسات المحاسبية بهدف تقديم حلول ومعالجات محاسبية لمشاكل قائمة أو محتملة وإكساب التقارير المالية صورة قد تغاير الحقيقية والواقع لأهداف مشروعة أو غير مشروعة(2)، وفي تعريف آخر لإدارة الأرباح تعرف بأنها: استخدام التسويات في إعداد التقارير المالية وفي تنظيم الصفقات لتعديل التقارير المالية وذلك لتضليل بعض أصحاب الحصص حول الأداء الاقتصادي للمصرف أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على التقارير المحاسبية(3).

([1]) مقلد، محمد محسن عوض: " بدائل الإختيار المحاسبي ما بين المعايير على أساس القواعد مقابل المعايير على اساس المبادئ والأثر على ظاهرة إدارة الأرباح "، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، الاسماعيلية،2010.

([2]) البارودي،شريف محمد:"تحليل لأساليب التأثير على النتائج والمراكز المالية وأثرها على جودة إدارة المعلومات بالقوائم المالية مع دراسة اختيارية" الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، كلية التجارة، العدد الأول، 2002، صـ93.

([3]) Scott B. Jackson and Marshal K. Pitman: "Auditors And Earinigs Management" the CPA Journal The New York Stare Society of CPAs, 2006, p1-3.

أي إن عملية إدارة الأرباح تعني قيام الإدارة بالتأثير على أو التلاعب بالبيانات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية، حيث أشار بعض الباحثين إلى أن إدارة الأرباح تتم بهدف التأثير على الأرقام المحاسبية (وخصوصاً الأرباح المحاسبية) من خلال استغلال المرونة التي تسمح بها بعض السياسات المحاسبية والتقديرات الشخصية(1)

وبالتالي فإن عملية إدارة الأرباح هي عملية تلاعب بالأرقام والمعلومات المحاسبية والمالية وبشكل خاص مؤشر الربح وتوزيعه، وذلك من خلال التأثير على طرائق معالجة البيانات واختيار السياسات المحاسبية البديلة لإنتاج مخرجات لنظام المعلومات المحاسبية من المعلومات والتقارير المالية المتحيزة وغير العادلة، حيث يعتبر من أكثر الأدوات المستخدمة في إدارة الأرباح من قبل المصارف تمهيد الدخل التي تعتمد على تقليل مقصود لحدة التقلبات في الأرباح المعلنة للمصرف عن المستوى الطبيعي لأرباحها إلى الدرجة التي تسمح بها المبادئ المحاسبية المقبولة (2).

ويعتبر تمهيد الدخل من أهم مخاطر إدارة الأرباح حيث تعتبر القوائم المالية ملخصاً إحصائياً مهماً لإنجازات المصرف وعادةً ما يتم الاعتماد عليها في تقييم الأداء، ويتوقف عليها إبرام الاتفاقيات بين المصارف والأطراف الأخرى مثل اتفاقيات الحصول على القروض وسياسات مكافآت المديرين.

وللحد من قدرة الإدارة على التلاعب بالأرباح وضمان سلامة البيانات التي تعرضها القوائم المالية وتقليص مخاطر إدارة الأرباح، أنشأ معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي لجنة خاصة لمقاومة التلاعب في القوائم المالية، وجاء في أحد تقارير هذه اللجنة أن إدارة الأرباح تؤدى إلى قوائم مالية مضللة، وقد تشجع الإدارة فيما بعد على القيام بسلوك غير قانوني أكثر خطورة.(3)

ثانيا – دوافع وآلية إدارة الأرباح:

بشكل عام تختلف أساليب الإدارة قي التأثير على معالجة البيانات ومخرجات نظام المعلومات المحاسبية باختلاف أهداف ومصالح الإدارة وإن أقلها ضرراً هي الأساليب الواقعة ضمن المرونة في المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، وأخطر تلك الأساليب التزوير وإثبات العمليات الوهمية وخاصة في مجال المشتقات المالية في ظل معايير القيمة العادلة التي تعتمد إلى حد كبير على التقدير والحكم الشخصي، وتسمى بإدارة الأرباح السيئة، وهنا تكون درجة المخاطر مرتفعة حيث تتجلى دوافع الإدارة باستخدام أساليب إدارة الأرباح بدافعين أساسيين:(4)

1– الحفاظ على بقاء واستمرار المصرف في سوق المنافسة .

2– تحقيق منافع ذاتية للإدارة، حيث إن للإدارة دائماً حافزاً قوياً للتأثير على الأرقام المحاسبية بما يحقق مصالحها، وبالتالي يكون الدافع هنا انتهازياً إلى حد ما كالتأثير سلباً على أسعار الأسهم ثم الاستحواذ على المصرف أو المحافظة على سمعة مديري المصرف لتعزيز موقفهم في الاحتفاظ بمناصبهم الوظيفية، والحوافز الكبيرة للإدارة وخاصة إذا ارتبطت حوافز الإدارة بالمعلومات المحاسبية، ... وغير ذلك من المصالح الانتهازية الضيقة للإدارة التي قد تدفعها لإدارة الأرباح.

---

(1) Parfet, W: " commentary accounting subjectivity and earnings management A preparer perspective", Accounting Horizons, Vol. 14, No.4, 2000, pp. 481-488

(2) جهماني، عمر عيسى: "سلوك تمهيد الدخل في الأردن دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان"، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الرابع، العدد الأول، 2001، ص110.

(3) http://www.nysscpa.org/cpajournal/2005/0802/features/f085002.htm.

(4) الشحادة، عبد الرزاق و بنود كوثر: "دوافع و محددات و أساليب إدارة الأرباح في البيئة المصرفية السورية"، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسة العلوم الاقتصادية و القانونية، العدد53، 2008، ص217–218.

وتستند الإدارة غالباً إلى مجموعة من المبررات في إدارة الأرباح، ومنها: (1)

1. أنها لا تخالف القواعد القانونية سواء أكانت عامة أو خاصة بالنشاط التجاري.
2. أنها لا تخالف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
3. أنها لا تتجاوز نطاق سلطاتها.

وبهذا السلوك الإداري تتلاشى المعايير الأخلاقية حتى وإن كانت إدارة الأرباح لا تنتهك المعايير المحاسبية بشكل واضح، فهي ممارسة مشكوك فيها من الناحية الأخلاقية، وترسخ فكرة لدى العاملين بها بأن إخفاء وتضليل الحقيقة هي ممارسة مقبولة، وبالتالي يخلق المديرون الذين يتحملون خطر هذه الممارسة مناخاً أخلاقياً يسمح بوجود أنشطة أخرى مشكوك فيها (2).

وهنا يأتي دور الضوابط الرقابية المناسبة والمتكاملة والمستندة لنظام المعلومات المحاسبية للحد من مخاطر إدارة الأرباح للحفاظ على حقوق أصحاب المصالح والأطراف المهتمة بنشاط المصارف.

ثالثاً- الضوابط الرقابية وتأثيرها على مخاطر إدارة الأرباح:

يوفر نظام المعلومات المحاسبية الفعال كل الدعم اللازم لتفعيل أدوار أصحاب المصالح في البيئة المصرفية في ممارسة أدوارهم في المساءلة، حيث تتصف العملية الرقابية في المصارف بالرقابة الشاملة لجميع عمليات المصارف سواء العمليات المالية منها أو التشغيلية، لذلك لا بد من استخدام مجموعة متكاملة من الأدوات الرقابية الداخلية والخارجية والتي تتمثل في:

1- دور الرقابة الداخلية في الحد من مخاطر إدارة الأرباح: يعدّ وجود نظام رقابة داخلية فعال في المصارف من المكونات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية الفعال، كما يعدّ من الدعائم الأساسية للضوابط الرقابية الجيدة، إذ يعطي وجود نظام رقابية داخلية فعال مزيداً من الثقة والشفافية في المعلومات والتقارير المالية التي يقدمها نظام المعلومات المحاسبية، وذلك بما يتضمن من إجراءات وعمليات ووسائل وسياسات، وبالتالي أصبح نظام الرقابة الداخلية يشكل حجر الأساس في نجاح المصرف، باعتباره نظام متكامل الأجزاء والبنيان وشامل لجميع أوجه النشاط في المصرف من أمور مالية وتشغيلية وإدارية أي يحقق الرقابة الاقتصادية على أنشطة وعمليات المصرف (3).

وإن الإفصاح عن كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المصارف يعتبر من عوامل التحفيز والضغط معاً على الإدارة لإيجاد نظام رقابة داخلية متين وفعال وتوفير كل المتطلبات اللازمة ليكون قادراً على تحقيق الأهداف التي وُضع من أجلها، وبالتالي المساهمة في تمكين نظام المعلومات المحاسبية في المصارف من تحقيق الأهداف التي وُضعت وأُعدت من أجلها مما يحد من قدرة الإدارة على إدارة الأرباح مما يحد من مخاطرها.

2- دور المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر إدارة الأرباح: تهدف إدارة المراجعة الداخلية إلى تحسين أداء المصارف وتفعيل مفهوم المساءلة وبالتالي الحد من أي تأثير للإدارة على مصالح الأطراف المهتمة باقتصاديات المصارف، ويتم ذلك من خلال إعادة هندسة عملية المراجعة في المصارف بما يوفر الضمان الكافي لزيادة فعاليتها

---

(1) Scott, B. Jacobson and M.K. Pitman: "Auditors and Earnings Management" 2005 Available From: http://www.nysscpa.org/cpajournal/2005/0802/features/f085002.htm

(2) عيسى، سمير كامل محمد: "أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الألأرباح"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، العدد رقم (2)المجلد رقم (45)، 2008، صـ19.

(3) بكري، علي حاج: "دور المراجعة الداخلية في تفعيل الرقابة الاقتصادية في منظمات الأعمال"، المجلة العلمية لكلية التجارة – بنين، جامعة الأزهر، العدد، 30، 2005، صـ103 – 105.

كنشاط مضيف للقيمة، حيث يتم النظر إلى وظيفة المراجعة الداخلية من منظور شامل للنواحي المالية والإدارية؛ والتي تبدأ بالتخطيط ثم التنفيذ فالاتصال وإعداد التقارير وتنتهي بالمتابعة، ثم إخضاع كل نشاط للتحليل الوظيفي لدعم الوظائف والمهام المضيفة للقيمة بما يكفل ليس فقط جودة وسرعة الأداء بل أيضاً فاعليته من منظور سلسلة القيمة(1)

ولزيادة فاعلية المراجعة الداخلية في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح لا بد من الأخذ بعين الاعتبار كفاءة المراجع الداخلي والمتطلبات المهنية وما تفرضه المعايير وقواعد السلوك المهني والإشراف والتشاور مع أعضاء مجلس الإدارة ولجان المراجعة والإدارة التنفيذية وتحقيق أكبر قدر ملائم من الاستقلالية للمراجع الداخلي، حيث تضمنت معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية خمسة معايير رئيسية.

ويعتبر المراجع الداخلي مستقلاً عندما يقوم بأداء عمله بحرية وموضوعية، والاستقلال يساعد المراجع الداخلي على إصدار أحكام نزيهة وغير متحيزة ويتحقق هذا الاستقلال من خلال الاستقلال التنظيمي والاستقلال الموضوعي، حيث كان اهتمام معهد التدقيق الداخلي الدولي(IIA) بالضوابط الرقابية في المصارف عند قيامه بتشكيل لجنة حماية التنظيمات الإدارية عام 1987-1997 بشأن التقرير المالي في المنظمات العامة حيث أوضحت أن أسباب الغش ترجع إلي نقص في فعالية أنظمة الرقابة الداخلية ونقص فعالية واستقلالية وظيفة المراجعة الداخلية.(2)

وبالتالي ليتمكن المراجع الداخلي ؛في ضوء الضوابط الرقابية الجيدة؛ من القيام بدوره في الحد من مخاطر إدارة الأرباح في المصارف بفاعلية لا بد من أن يضع وينفذ خطة لمراجعة الحسابات على أساس المخاطر مع توفر الاستقلالية التنظيمية والموضوعية وذلك بفحص وتقييم مدى كفاية وفعالية الأنظمة الداخلية وضوابطها في المصرف ومدى التزام جميع الموظفين بهذه الضوابط والتقرير عن ذلك، بالإضافة لضمان أن جميع المجالات المتعلقة بالجانب الفني والتقني للمصرف قد تم مراجعته في الفترات المحددة لها، ومن ثم إصدار وتوصيل النتائج للجهات المعنية والتشاور والمتابعة لحسن التنفيذ.

3- دور لجنة المراجعة في الحد من مخاطر إدارة الأرباح : ارتبط ظهور فكرة لجان المراجعة في الولايات المتحدة بأزمة الكساد الاقتصادي الكبير وكان ضعف استقلالية مراجعي الحسابات من ضمن أسبابها، وأوصت اللجنة التنفيذية لمعهد المحاسبين الأمريكي (AICPA) بوجوب تشكيل لجان مراجعة مكونة من أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين، ومن مهامها حل المشاكل التي تنشأ بين المراجع الخارجي والإدارة في الوحدة الاقتصادية وخاصة في النواحي المحاسبية وطريقة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، وأيضاً حظي تشكيل لجان المراجعة باهتمام هيئة الأوراق المالية الأمريكية وبمطالبة الوحدات الاقتصادية بتشكيل لجان مراجعة والإفصاح عنها، وذلك لضمان التحكم ومساعدة إدارة الوحدة الاقتصادية. (3)

ويرى الباحث أن تفعيل لجان المراجعة في المصارف من شأنه المساهمة في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح، وذلك من خلال نطاق عملها الإشرافي الواسع والذي يقلل من حالات التحيز المحاسبية والقياس المحاسبي غير السليم من جهة وتخفيض حالات عدم كفاية الإفصاح من جهة ثانية.

([1]) الكاشف، محمود يوسف: "نحو إطار متكامل لتطوير فاعلية المراجعة الداخلية كنشاط مضيف للقيمة"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، العدد الرابع،2000،صـ46.

([2]) نسمان، إبراهيم اسحاق: "دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة- دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، 2009، صـ 45.

([3]) المومني، محمد عبد الله: " تقييم مدى التزام الشركات الأردنية المساهمة بضوابط تشكيل لجان التدقيق وآليات عملها لتعزيز حوكمة الشركات دراسة ميدانية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد - 26 العدد الأول، 2010، صـ 246 - 252.

4- دور المراجعة الخارجية في الحد من مخاطر إدارة الأرباح: يبرز الدور الرقابي للمراجعة الخارجية في المساعدة على التنبؤ بالفشل المالي للمصارف وتحديد مدى مسؤولية مراجع الحسابات عن تقييم مدى استمرار المصارف وتقييم مدى ملاءمة فرص استمرار المشروع وتصرف المراجع المهني الملائم في حالة الشك في استمرار المشروع ومدى توافقه مع معايير المراجعة الدولية والسلوك المهني والأخلاقي المتصف بالنزاهة والأمانة والعدالة. حيث يتم تحميل مراجعي الحسابات المسؤولية عن التضليل الحاصل إن وجد، ولا ينحصر هذا الدور فقط في القوائم المالية للمصارف الخاضعة للمراجعة بل يتعداها للشركات التي تقوم المصارف بالاستثمار في أوراقها المالية (1).

أي أنّ وفاء المراجع الخارجي بمسؤوليته المهنية والأخلاقية بتقييم فرض استمرار المشروع، وذلك من خلال ما يقدمه من معلومات عن التنبؤ باحتمالات الفشل المالي لهذه المصارف أو من خلال دوره في تضييق فجوة عدم تماثل المعلومات بين الأطراف التعاقدية وإضفاء مزيداً من الثقة في مخرجات نظام المعلومات المحاسبية في هذه المصارف، كل هذا من شأنه تدعيم الدور الرقابي للمراجعة الخارجية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في المصارف.

5- دور الهيئات الرقابية والإشرافية على أعمال المصارف في الحد من مخاطر إدارة الأرباح: يقع على عاتق الهيئات الرقابية والإشرافية مسؤولية كبيرة في التأكد من أن إدارة المصارف لم تخالف القوانين والأنظمة والتعليمات والمعايير المحاسبية التي تُلزم بها بحكم القانون سواء في ممارسات أنشطتها المصرفية أم في إعدادها للتقارير والقوائم المالية والإفصاح عنها، إذ يأتي دور المصرف المركزي في مقدمة هذه الهيئات إلى جانب الدور الرقابي الهام لهيئة الأوراق المالية ومجلس النقد والتسليف. حيث ألزمت معظم المصارف المركزية المصارف بتبني معايير المحاسبية الدولية IAS ومعايير إعداد التقارير المالية الدولية IFRS وإعداد تقاريرها وقوائمها المالية والإفصاح عنها وفقاً لهذه المعايير، وذلك بهدف إلزام إدارات هذه المصارف لاعتماد سياسات محاسبية سليمة وملائمة تزيد ثقة المساهمين والأطراف الأخرى المهتمة بالنشاط المصرفي بالتقارير المالية من جهة وبهدف الحد من قدرة الإدارة على التلاعب بالسياسات المحاسبية لتحقيق دوافعها الانتهازية.

وبالتالي فإن توافر الضوابط الرقابية المناسبة والمتكاملة كماً ونوعاً من شأنه الحد من قدرة إدارات المصارف على إدارة الأرباح، أي أن الضوابط الرقابية تلعب دور هام في الحد من مخاطر إدارة الأرباح في المصارف.

القسم العملي – نتائج ومناقشة التحليل الإحصائي واختبار الفرضية :

أولاً - تحليل البيانات الخاصة بالمعلومات عن المجيبين:

تتعلق بتحليل الخصائص الهيكلية لعينة البحث على النحو التالي:

1- **المؤهل العلمي:** الجدول رقم (1) يبين أن الغالبية العظمى من المجيبين يحملون الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى، حيث تبلغ نسبتهم /82.05%/ من حجم العينة، منهم /5.13%/ يحملون درجة الماجستير، وهذا يدل على تجانس عينة الدراسة، كما يدل على وجود مستوى التأهيل العلمي المناسب لدى أفراد العينة لأداء مهامهم، بالإضافة لقدرتهم على الإجابة على أسئلة ومحاور الاستبيان بكفاءة وفاعلية.

(1) اسماعيل، اسماعيل ومحمد، منير شاكر و نور، عبد الناصر: "التحليل المالي – مدخل صناعة القرارات" الطبعة الأولى، مطبعة الطليعة، عمان الأردن، 2000، ص178-179.

جدول رقم (1) توزيع المجيبين حسب المؤهل العلمي

م	المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
1	ثانوية عامة	1	%2.56
2	معهد	3	%7.70
3	إجازة جامعية	32	%82.05
4	ماجستير	2	%5.13
5	دكتوراه	1	%2.56
	المجموع:	39	%100

(المصدر : من إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الاحصائي)

2- **التخصص العلمي:** الجدول رقم (2) يبين أن غالبية أفراد العينة مقارنة بالنسب الباقية للمجيبين يتخصصون في **المحاسبة** حيث بلغت نسبتهم /41.0 %/ من أفراد عينة الدراسة، وهذا يدل على تجانس المجيبين فأغلبهم يحملون نفس التخصص العلمي، كما أن ما نسبته /82.0 %/ من أفراد عينة الدراسة متخصصون في العلوم ذات الصلة بالنشاط المصرفي، مما يجعلهم أكثر تفهماً وإدراكاً لأسئلة الاستبيان ومحتوياته.

جدول رقم (2) توزيع المجيبين حسب التخصص العلمي

م	التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
1	محاسبة	16	% 41.0
2	إدارة	5	% 12.8
3	علوم مالية ومصرفية	16	% 41.0
4	اقتصاد وإحصاء	1	% 2.6
5	أخرى	1	% 2.6
	المجموع:	39	%100

(المصدر : من إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الاحصائي)

3-**المستوى الوظيفي:** إن ما نسبته /41.8%/ من أفراد عينة الدراسة هم من سوية الإدارة العليا في فروع المصارف التي شملتها الدراسة، في حين كان نسبة أفراد عينة الدراسة الذين يشغلون منصب رئيس قسم /46.3%/، أما نسبة أفراد العينة الذين يشغلون مناصب أخرى خلاف ما سبق فقد بلغت /11.9%/. وهذا يعكس أن غالبية أفراد عينة البحث يشغلون منصب رئيس قسم وهذا أمر طبيعي إذ أن الاستبيان موجه بشكل مباشر إلى كل من رؤساء أقسام المحاسبة والمراجعة والمفتشين.

ثانياً: تحليل البيانات الخاصة باختبار فرضية البحث الرئيسية باستخدام الأساليب الإحصائية:

ولقد تم اختبار الفرضية بالاعتماد على الأسئلة من (1-16) من أسئلة القسم الثاني من استبانه البحث، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي /SPSS/، ويوضح الجدول رقم (3) قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والتباين لإجابات أسئلة الفرضية الرئيسية.

جدول رقم(3) توزع إجابات عينة البحث المتعلقة بتوافر الضوابط الرقابية في المصارف التجارية السورية مما يحد من مخاطر إدارة الأرباح

الرقم	السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التباين
1	تتجنب الإدارة المصرفية استخدام البدائل المرنة في المبادئ المحاسبية للتأثير على نتائج الأعمال نظراً لوجود الضوابط الرقابية.	3.7831	0.7263	0.1920
2	تتجنب الإدارة المصرفية إثبات عمليات وهمية تعتمد على التقدير الشخصي للتأثير على صافي الأرباح نظرا لوجود الضوابط الرقابية	4.4575	0.6756	0.1516
3	تتجنب الإدارة المصرفية التلاعب بالنتائج المالية للمصرف للحفاظ على بقاء واستمرار المصرف في سوق المنافسة.	4.2714	0.6761	0.1583
4	تتجنب الإدارة المصرفية التلاعب بالنتائج المالية والمحاسبية للمصرف لتحقيق منافع ذاتية لها نظراً لوجود الضوابط الرقابية	3.4226	0.7202	0.2104
5	تحد الضوابط الرقابية في المصرف من إدارة الأرباح، مما يحد من وجود مناخ أخلاقي يسمح بوجود أنشطة مشكوك فيها.	4.2133	0.6836	0.1622
6	يعطي نظام الرقابية الداخلية الفعال الموجود في المصرف مزيداً من الثقة والشفافية في المعلومات والتقارير المالية.	4.3877	0.6061	0.1381
7	يحقق نظام الرقابة المطبق في المصرف الرقابة الاقتصادية على أنشطة وعمليات المصرف.	4.1668	0.6394	0.1535
8	تسهم لجان المراجعة في تقليل حالات التحيز المحاسبية والقياس المحاسبي غير السليم من جهة وتخفيض حالات عدم كفاية الإفصاح من جهة ثانية.	4.3179	0.5826	0.1349
9	يقوم المراجع الخارجي بالوفاء بمسؤولياته تجاه تقييم فرض استمرار المصارف من جهة وتقييم فرض استمرار الشركات التي تمولها أو تستثمر فيها هذه المصارف من جهة أُخرى.	3.0345	0.6141	0.2121
10	إن التزام المراجع الخارجي في المصارف بقواعد السلوك المهني والأخلاقي لمهنة المراجعة يحد من مخاطر إدارة الأرباح والتأثير على نتائج الأعمال.	4.1086	0.5606	0.3142
11	توفر المصارف السورية الإفصاحات اللازمة عن أساليب وسياسات توزيع الأرباح.	4.2017	0.4975	0.1198
12	يضمن الهيكل الرقابي في المصارف التجارية السورية استقلالية عناصر لجان التدقيق.	3.1215	0.4692	0.1595
13	تحد كفاءة المدقق الداخلي في المصارف التجارية السورية من إمكانية الإدارة لاتباع سياسات محاسبية غير موضوعية للتأثير على نتائج الأعمال.	3.1319	0.6547	0.2125

14	توفر نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات المالية التأكيدات المطلوبة للجهات الرقابية والإشرافية بالتزام هذه المؤسسات بمعايير المحاسبية الدولية IAS ومعايير إعداد التقارير المالية الدولية IFRS وإعداد تقاريرها وقوائمها المالية والإفصاح عنها وفقاً لهذه المعايير.	4.3877	0.4997	0.1152
15	توفر البيئة المصرفية السورية التأكيدات اللازمة بأن الإدارة لم تلجأ لعمليات وهمية أو صورية أو عمليات خارج الميزانية لتحسين شكل النتائج المالية.	3.2482	0.7328	0.2292
16	توفر المصارف السورية الإفصاحات المطلوبة عن السياسات المحاسبية التي اعتمدتها الإدارة وآثارها المختلفة على سلامة الربح ونتائج التقارير المالية.	4.1784	0.5040	0.1221

(المصدر : من إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الاحصائي)

يظهر من خلال الجدول رقم (3) تراوح الوسط الحسابي لإجابات أفراد مجتمع الدراسة بين (3.0345-4.4575)، حيث بلغت درجة الموافقة تماماً في أغلبية الأسئلة/10، 7، 16، 11، 5، 3، 8، 14، 6، 2/ أي بنسبة موافقة على هذه المتغيرات وفقاً لمقياس ليكرت /81%-100%/. في حين أن بقية الأسئلة قد بلغت درجة الموافق، وبنسبة /61% - 80%/ وفقاً للمقياس المذكور، وبشكل عام تمت ملاحظة أن اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة كانت إيجابية جداً نحو جميع الفقرات أعلاه، كما نلاحظ أن المتوسط العام للفرضية الرئيسية بلغ /3.902/ وهو أعلى من متوسط أداة القياس /3/، وهذا ما يشير لوجود علاقة ذات دلالة معنوية بين توافر الضوابط الرقابية في المصارف السورية وبين الحد من قدرة المصارف على إدارة الأرباح بدرجة جيدة. كما نلاحظ من خلال الجدول أن إجابات عينة البحث ذات تشتت منخفض في الإجابات وهي قريبة من الوسط الحسابي حيث بلغ الانحراف المعياري /0.6077/ والتباين /0.1741/، وهذا يدل على وجود انسجام واضح بين إجابات عينة البحث.

ولاختبار الفرضية الرئيسية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط بين المتغير المستقل (توافر الضوابط الرقابية) والمتغير التابع (الحد من مخاطر إدارة الأرباح)، ومن ثم اختبار صلاحية النموذج باستخدام اختبار (F)، ثم حساب النسبة التي يفسرها المتغير المستقل في التغير الحاصل في كل من المتغيرات التابعة وذلك باستخدام (R^2)، ثم التأكد من معنوية تأثير المتغير المستقل على المتغيرات التابعة باستخدام اختبار(T). والجدول رقم (4) يبين مخرجات تحليل الانحدار.

الجدول رقم (4) مخرجات تحليل الانحدار

المؤشر	Rمعامل الارتباط	R^2معامل التحديد	F	Sig
القيمة	0,845	0,709	150.042	0,000

(المصدر : من إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الاحصائي)

حيث بلغت قيمة معامل الارتباط R (0,845) وبمستوى دلالة 0,000 وهو أقل من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني أن العلاقة بين (توافر الضوابط الرقابية في المصارف التجارية السورية) وبين (الحد من قدرة المصارف على إدارة الأرباح) علاقة إيجابية طردية وقوية لأنها قريبة من (1) وهذا يعني أن توافر الضوابط الرقابية في المصارف ينعكس إيجابياً على الحد من مخاطر إدارة الأرباح.

وبهدف التحقق من صحة النتائج المبينة في الجدول رقم (3) ودقة نتائج التحليل السابقة قام الباحث بإخضاع هذه الفرضية للاختبار (t) حيث يمكن عرض نتائج اختبار متغيرات الفرضية الرئيسية في الجدول رقم (5):

جدول رقم (5) نتائج اختبار (T) للفرضية

الوسط الحسابي العام	الانحراف المعياري العام	حجم العينة	مستوى الدلالة الإحصائية	قيمة مؤشر الاختبار المحسوبة	قيمة م. الاختبار الجدولية	Sig	نتيجة الفرضية العدمية
3.902	0.6077	48	0.05	13.7644	1.96	0.000	رفض

(المصدر : من إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الاحصائي)

من الجدول رقم (5) تمت ملاحظة أن قيمة مؤشر الاختبار المحسوبة هي أكبر بكثير من قيمته الجدولية وذلك عند مستوى دلالة 5%، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية والتي تنص: لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين توافر الضوابط الرقابية في المصارف التجارية السورية وبين الحد من قدرة هذه المصارف على إدارة الأرباح. **ونقبل الفرضية** والتي تنص: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين توافر الضوابط الرقابية في المصارف التجارية السورية وبين الحد من قدرة هذه المصارف على إدارة الأرباح.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

في نهاية هذا البحث توصل الباحث إلى الاستنتاجات الآتية :

1- يعتبر عدم توافر الآليات والضوابط الرقابية في المصرف في ظل توفر الدافع لدى إدارة المصرف سبب لإدارة الأرباح مما يزيد من المخاطر المالية.

2- يعتبر تحقيق المنافع الذاتية لإدارة المصرف في ظل قواعد قانونية تتضمن بعض الثغرات سبب لممارستها إدارة الأرباح مما يزيد من المخاطر المالية.

3- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين توافر الضوابط الرقابية في المصارف التجارية السورية وبين الحد من قدرة هذه المصارف على إدارة الأرباح.

التوصيات :

يوصي الباحث بما يلي:

1- إعادة هندسة عملية المراجعة الداخلية في المصارف بما يوفر ضمان إضافي لزيادة فعاليتها كنشاط مضيف للقيمة.

2- تطوير وتحديث الهيئات الرقابية والإشرافية الحكومية وخاصة في ظل الازمة الاقتصادية الخانقة نتيجة

الحرب الكونية التي تشن عليها

3- العمل على دعم روح الفريق الواحد ومفهوم المواطنة لدى إدارات المصارف الحكومية لمنع توفر الدافع لدى إدارة تلك المصارف لإدارة الأرباح بهدف الحد من المخاطر ودعم الاقتصاد الوطني.

المراجع:

[1] إسماعيل، إسماعيل ومحمد، منير شاكر و نور، عبد الناصر- *"التحليل المالي – مدخل صناعة القرارات"* الطبعة الأولى، مطبعة الطليعة، عمان الأردن، 2000،ص370.

[2] البارودي، شريف محمد: *"تحليل لأساليب التأثير على النتائج والمراكز المالية وأثرها على جودة إدارة المعلومات بالقوائم المالية مع دراسة اختيارية"* الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، كلية التجارة، العدد الأول، 2002،ص320.

[3] بكري، علي حاج- *"دور المراجعة الداخلية في تفعيل الرقابة الاقتصادية في منظمات الأعمال"*، المجلة العلمية لكلية التجارة – بنين، جامعة الأزهر، العدد، 30، 2005،ص120.

[4] جمعة، أحمد حلمي و الرفاعي غالب- *"العولمة : تأثير معايير التدقيق في قرار اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي- دراسة نقدية"*، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصور، العدد الثاني، 2004،ص130.

[5] جهماني، عمر عيسى- *"سلوك تمهيد الدخل في الأردن دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان"*، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الرابع، العدد الأول، 2001،ص135.

[6] الشحادة، عبد الرزاق- *"الحوكمة والمنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر المصرفية"*، مجلة بحوث جامعة حلب سلسلة للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 52، حلب،2008،ص225.

[7] الشحادة، عبد الرزاق و بنود كوثر- *"دوافع و محددات و أساليب إدارة الأرباح في البيئة المصرفية السورية"*، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد53، 2008،ص220.

[8] عاطف، محمد أحمد- *"دراسة اختبارية لآثار حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية و فعالية عملية تدقيق الحسابات في الأردن"*، مجلة الدراسات المالية والتجارية، جامعة القاهرة، السنة الثالثة عشر، العدد الأول، 2003،ص497.

[9] عيسى، سمير كامل محمد – *"أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح"*، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، العدد رقم (2)المجلد رقم (45)، 2008،ص125.

[10] القطناني، خالد محمود حسن- *"أثر الضوابط الرقابية في نظم المعلومات المحاسبية المصرفية المحوسبة – دراسة تحليلية"*، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، دمشق،2005،ص235.

[11] الكاشف، محمود يوسف- *"نحو إطار متكامل لتطوير فاعلية المراجعة الداخلية كنشاط مضيف للقيمة"*، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، العدد الرابع،2000،ص110.

[12] مقلد، محمد محسن عوض- *" بدائل الاختيار المحاسبي ما بين المعايير على أساس القواعد مقابل المعايير على اساس المبادئ والأثر على ظاهرة إدارة الأرباح"*، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قناة السويس، كلية

التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، الإسماعيلية،2010،ص245.

[13]المومني، محمد عبد الله– *" تقييم مدى التزام الشركات الأردنية المساهمة بضوابط تشكيل لجان التدقيق وآليات عملها لتعزيز حوكمة الشركات دراسة ميدانية"* ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد – 26 العدد الأول، 2010،ص260.

[14]نسمان، إبراهيم اسحاق– *"دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة– دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين"* ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، 2009،ص175.

[15]http://www.nysscpa.org/cpajournal/2005/0802/features/f085002.htm

[16]Scott B. Jackson and Marshal K. Pitman: "Auditors And Earinigs Management" the CPA Journal The New York Stare Society of CPAs, 2006،p100.

[17]Parfet, W: " commentary accounting subjectivity and earnings management A preparer perspective", Accounting Horizons, Vol. 14, No.4, 2000،p560